

انہ سے پہلے جو قصہ سنایا وہ کہ  
کہ غنایا سے زینبہ السیاقی  
الذی فیہ رعاۃ عاقلہ الزکریا کہ لکھا

المفهوم والمصدق عليه كما بينا في الفقرة واللامر والامتناع ما يكونا  
تعارفهما في اللفظ والمفهوم واقتدافهما صريحا على ما بين اللسان  
والجواب وان الناطق كما بين في الموضوع واستعمال المقتضى المنقول على الرسول  
عنه المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلا من اثر ابي القاسم في التفسير  
المنقول عن غير المنقول في كتب الحديث والمعقول والقرآن الذي بقي على وجه المفهوم  
والالفاظ واللامر في الرسول لله هو والمفهوم فيه محمد عليه السلام فهو المقتضى  
في امره عما لا يكون منزلا عليه من التوراة والابانجيل والابور في التوراة  
يقول المكتوب في المصاحف حتى اخرج من قبله ولم يبق في التوراة والابانجيل  
واذ نزلنا من جبرهما كما كان في المشرط واللامر على حكمه ولم يبق نقلا من  
نقله اخرج من قبله في التوراة والابانجيل كما كان في التوراة والابانجيل  
في قضاء الصوم رمضان وهو قوله تعالى ما كان منكم مريضا ولا على سفر فعدة  
من ايام اخر متابعات والابانجيل اخرج من قبله في التوراة والابانجيل كما كان في التوراة  
مسعود وقد كانت واردة في صيام كفارة اليمينين وهو قوله تعالى فصيام  
شهر ايام متابعات وهو قوله تعالى لا تبشروا بالثبوت للثابتين عنه لان كما نقل الينا  
نقل المتواتر فهو بلا شبهة والفاصلة التامة في التوراة والابانجيل في التوراة والابانجيل  
الا خلافا للمفهوم وهو قول المتواتر على المشهور بهنا وعلى الجساسة  
للاختلاف المشهور لان المشهور عنه قسم من المتواتر كما في قوله  
نعم بشبه فيقول بلا شبهة اخرج عنه وقيل ان عن القليل لا اختلافا  
التسمية لان في قراءة التسمية شبهة للاختلاف اللفظي وفيها حيث ذهب  
بعض العلماء الى ان التسمية ليست من القرآن لانها تزلزلت في الفصل  
لصور الفصل لا يكون الا بالاجنبي لعدم التماس من القرآن وقد

ففي المفعول من حيث الوقوع والعصر والمصداق إلى المفاعل والمفعول كما  
تحد بالذات وتقتضي بالاعبار وشاعبا والذاتية كانت الأدلة والاحكام مما  
يجب في واحدة فكان في الموضوع ودون لا تعد العلوم **و** في **هذه** التي في نقل  
بالوجهين **الاول** ان سلبه ان موضوع علم الاصول الادلة فقط لا يقتضي  
يلزم تعدد العلوم لان الادلة اربعة فقود لا اعتراضا على التي قد اقر  
عنها **الثاني** ان موضوع العلم ما يجب فيه عن احوالها وفي علم الاصول يجب  
عن احوالها اي الادلة والاحكام فكانت هي موضوعا فلما تقول  
ان موضوع علم الاصول الماد الاصل فقط **الثاني** عن الاول لا سلب ان موضوع علم  
الاصول الماد اربعة بل هو **عنها** دليل الشرح وهو واحد **الثالث** سلب ان هو  
موضوع علم الاصول الماد اربعة ايضا لا يلزم تعدد العلوم لان تعدد  
الموضوع اي يستلزم تعدد العلوم اذ لم يكن الموضوع صافي صفة في  
احدة وهي صفة حسابية وحيدة وهو كونه مشتق **الثاني** في التفرع ا  
لحوض قد اذنت فيكون واقعا لهذه الاعتراض وهو ان موضوع العلم ما  
مقصود في حقيقة احواله والمقصود في علم الاصول هو بحث احوال الادلة و  
الحجج والاحكام بالتي لا بالذات **الثاني** مطلق المفعول في العبارة عن طلبه الشيء  
يشترط علم الاصول في صفة ذلك ولكن المجتهد عن الخطأ في اجتهدا و  
ما المكتوب في نقل ان في المكتوب بحسب المصنف اسم للمكتوب وفي عرف الاصول  
اسم لمنزل العربية اسم الفاعلة واخر الناس والقرآن بحسب المصنف اسم  
للمعقود والمقرآن وفي عرف الاصول اسم لمنزل العربية اول الفاعلة وا  
قرآن والناس فيها بحسب المصنف اذ في في المشرق بين المتأخرين والمبتدئين  
بين ثابت بحيث ان المتأخرين ما يكون تغايرهما في اللفظ والماوية  
المفهوم